الشكل البياني رقم (2-11): المراحل المهمة للإطار المتوسط الآجال للنفقات العامة:

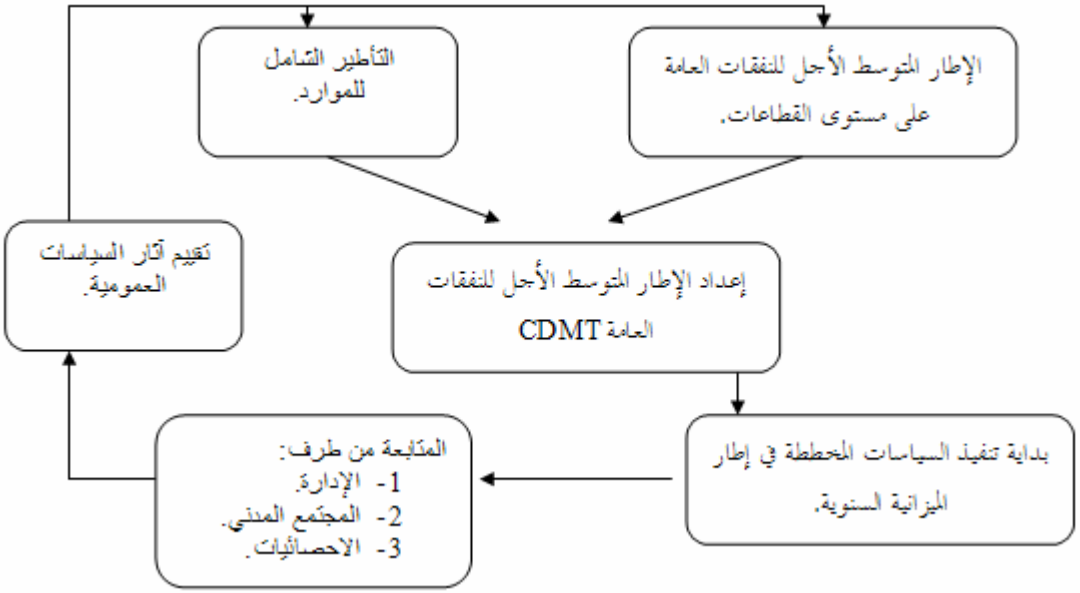

Source; Marc Raffinot et Boris Samuel1,op.cit , p 107.

الفرع الثالث : مناهج إعداد الميزانية العامة ودورها في ترشيد وتحقيق أهداف الإنفاق العام:

باعتبار أن الميزانية العامة للدولة تعكس الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية والمالية، والتي تنوي الدولة إتباعها لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية، فهي كذلك أداة هامة في عملية ترشيد الإنفاق العام وتوجيه الموارد العامة للاستخدام الأمثل من خلال المناهج المختلفة لإعداد الميزانية العامة والتي شهدت تطورا كبيرا وهذا ما سنعالجه من خلال هذا المطلب.

أولا:المنهج التقليدي في إعداد الميزانية العامة طبقا لميزانية البنود والإعتمادات: (Line-Item Budget)

لقد بدأ تطبيق ميزانية البنود والإعتمادات في عام 1921 في الولايات المتحدة الأمريكية لتكوين ميزانية تنفيذية شاملة وبتصنيف وظيفي م اقتصادي للتمييز بين النفقات الجارية والرأسمالية وبموجبها يتم تصنيف النفقة تبعا لنوعيتها وليس للغرض منها،بمعنى أن يتم حصر النفقات ذات الطبيعة الواحدة في مجموعات متجانسة رئيسية وفرعية بصرف النظر عن الإدارة الحكومية التي تقدمها، ثم بعد ذلك يتم تقسيم النفقات إلى أبواب وهذه الأخيرة بدورها تقسيم إلى تبويبات (التبويب الإداري، التبويب الموضعي، التبويب الوظيفي، التبويب الاقتصادي، التبويب المزدوج)[1]

[1]- المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مرجع سبق ذكره ص 80

وبذلك تعتمد ميزانية البنود والإعتمادات أساسا على التصنيفين التاليين:[1]

1- التصنيف على أساس الوزارات و المصالح الحكومية.

2- التصنيف على أساس نوع النفقات.

في ظل هذا النوع من الميزانيات لا يكون هناك اهتمام بالأهداف والعوائد الاقتصادية والاجتماعية واعتبارات الكفاءة للإنفاق ، وغالبا تكون ميزانية البنود والإعتمادات غير متصلة بخطة أو ببرنامج عام للتنمية ، ولا تستخدم فيها المقاييس والقواعد العلمية لتحليل التكلفة والعائد، ولا تهتم بالبرمجة الزمنية للأهداف.[2]

- ميزانية البنود و الإعتمادات ومدى ترشيد و تحقيق أهداف الإنفاق العام:

هذا النوع من الميزانية لا يمكن من التعرف على الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها،و ذلك لأنها تركز على مقدار الزيادة أو النقص في الإعتمادات المخصصة للجهات الحكومية دون توضيح العلاقة بين هذه الإعتمادات والأنشطة و النتائج المتوقعة من هذا الإنفاق، و من ثم يمكن القول أن أهداف الإنفاق العام في ظل ميزانية البنود و الإعتمادات تكون مبهمة وغير محددة، وبالتالي فان عملية تخصيص الموارد تتم وفقا لأسس غير موضوعية، فهذه الميزانية توضح ما سوف يتم إنفاقه دون توضيح نتائج هذا الإنفاق.

ويتم تقدير الاعتمادات في ظل هذه الميزانية على أساس السنة الماضية و يعتبر الحد الأدنى للإنفاق في العام القادم ، إذ في غالب الأحيان يتم زيادة اعتمادات معظم البنود، علاوة على ما يستجد من بنود جديدة للإنفاق.و نلاحظ أن هذا الأسلوب يتعارض بشدة مع ترشيد الإنفاق العام، نظرا للأسباب التالية :

1- عدم الاهتمام بالأهداف والعوائد الاقتصادية والاجتماعية واعتبارات الكفاءة للإنفاق، وعدم اتصال هذا النوع من الميزانية بالخطة التنموية وعدم استخدام مقاييس لتحليل التكلفة والعائد.

2- الاهتمام بجانب التكلفة (مدخلات الموازنة) أي الوسائل ولا تُعنى بالنتائج من الإنفاق (المخرجات)

3- يدفع هذا الأسلوب بالوحدات التنفيذية إلى إنفاق ما تبقى لديها من اعتمادات قبل نهاية السنة المالية ضمانا للحصول على أكبر اعتماد في العام الموالي وهو ما يفتح الباب أمام انتشار الفساد المالي.

---

[1]- يونس أحمد البطريق ، المالية العامة ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان ، 1984 ، ص 256

[2] - طارق نوير ، نحو تطبيق موازنة الأداء لتحقيق الإدارة الرشيدة في الدول العربية، مجلة الإدارة المالية العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية-أعمال المؤتمرات-، مصر، ، 2007، ص5.